اقتصاد

لبنان: محطات الوقود تغلق أبوابها

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

أغلقت معظم محطات الوقود في لبنان أبوابها، أمس الاثنين، انتظاراً للبت في مسألة رفع الدعم عن المحروقات وحسم الموقف من جانب حاكم المصرف المركزي رياض سلامة، ولا سيما أن هناك بواخر ترسو بالقرب من السواحل اللبنانية وتنتظر قراراً بفتح الاعتمادات بهدف تفريغ حمولتها. وأكد عضو نقابة أصحاب المحطات في لبنان جورج البركس، في اتصال مع «العربي الجديد»، أن «مخزون الشركات بدأ ينفد ويقلّ عن أربعين مليون ليتر، وهو ما يكفي فقط حتى يوم الأربعاء المقبل، في حال سلّمت الكميات بطريقة عادية».

وقال البركس إن «أسباب الإقفال تعود إلى أن قسماً كبيراً من المحطات نفد المخزون لديها في حين أن جزءاً كبيراً منها اتخذ بإرادة ذاتية قراراً بعدم تسلّم البضائع وتفريغ مخزونه لأسباب مرتبطة بالمشاكل الأمنية وارتفاع منسوبها، بينما من يستمر في فتح أبوابه بدأ يعاني من توجّه المواطنين إليه بكثافة، ما يعني طوابير أطول من السيارات وإشكالات أكثر، وبالتالي هذه الفئة أيضاً باتت أمام وضع صعب جداً بين القيام بواجبها الاجتماعي والمدني بتوزيع البنزين وتأمين سير الناس وعملهم، وبين ضرورة حماية المؤسسة والعاملين فيها».

وأضاف أن «هناك بواخر راسية تنتظر فتح الاعتمادات لتفرّغ حمولتها في مستودعات الشركات»، مشدداً على ضرورة البت في مسألة دعم المحروقات، إذ لا يجب تعطيل البلد كلياً عندما ينفد البنزين نهائياً.

وكانت حكومة تصريف الأعمال برئاسة حسان دياب قد توصلت، في 21 أغسطس/آب الماضي، إلى تسوية تقضي باعتماد رقم 8آلاف ليرة لبنانية لتسعير المحروقات وكذلك لدفع بدل صيانة معامل وخدمات الكهرباء، على أن تتحمّل الدولة فارق الخسارة بالليرة اللبنانية، بيد أن هذه الخطوة التي كان الهدف منها تخفيف الأعباء نسبياً الناجمة عن الأزمة لم تساهم في أي تحسن يذكر.

من جانبه، تعهد رئيس الوزراء اللبناني الجديد نجيب ميقاتي بأن يعمل جاهدا لحل أزمتي الوقود والدواء، اللتين تقلصت إمداداتهما مع انخفاض احتياطات العملة الأجنبية في البلاد التي تعتمد بشكل كبير على الواردات.

واجتمعت الحكومة الجديدة، التي تشكلت بعد أكثر من عام من الجمود السياسي، للمرة الأولى، أمس الاثنين، وحلت محل حكومة تصريف أعمال استقالت عقب انفجار مرفأ بيروت الضخم في أغسطس/آب من العام الماضي.

ويأمل اللبنانيون بأن تتمكن الحكومة الجديدة من رسم طريق للخروج ببلادهم من الأزمة التي شهدت تراجع قيمة العملة بنحو 90% منذ أواخر 2019 ودفعت بأكثر من نصف السكان إلى الفقر.

وتنعكس أزمة المحروقات على مختلف القطاعات من مستشفيات وأفران واتصالات ومواد غذائية. وتراجعت خلال الأشهر الماضية قدرة مؤسسة كهرباء لبنان على توفير التغذية لكافة المناطق، ما أدى إلى رفع ساعات التقنين (قطع التيار) لتتجاوز 22 ساعة يومياً. ولم تعد المولدات الخاصة قادرة على تأمين المازوت اللازم لتغطية ساعات انقطاع الكهرباء، ما اضطرها أيضاً إلى التقنين ورفع تعرفتها بشكل كبير جراء شراء المازوت من السوق السوداء.

(Getty)

أعلى سعر للألومنيوم في 13 عاماً

ارتفع سعر الألومنيوم إلى 3 آلاف دولار للطن في بورصة لندن للمعادن، أمس الإثنين، وذلك للمرة الأولى منذ 13 عاماً، وسط توقعات بأن اضطرابات الإمدادات ستبقى لفترة طويلة، بينما يستمر الطلب في الارتفاع. وواصل المعدن الصعود، بعد أن ارتفع بنسبة 15% خلال الأسابيع الثلاثة الماضية، حيث انخفض الإنتاج الصيني وسط محاولات للحد من الانبعاثات والحفاظ على الطاقة، في حين أثار الانقلاب في غينيا الدولة المنتجة لـ«بوكسيت» مخاوف بشأن توريد المادة الخام المستخدمة في إنتاج الألومنيوم. وقالت بنك الاستثمار الأميركي «غولدمان ساكس» إن المصاهر في الاتحاد الأوروبي تواجه أيضا ارتفاعاً في التكاليف بسبب مدخلات الطاقة التي بلغت مستويات قياسية.

غولدمان ساكس: الجنيه المصري «مبالغ فيه»

نيويورك ـ **العربي الجديد**

قال بنك الاستثمار الأميركي «غولدمان ساكس» إن الجنيه المصري «مبالغ فيه إلى حد ما»، مشيرا إلى أن أرصدة النقد الأجنبي والقدرة التنافسية معرضة للخطر على المدى الطويل، وفق ما نقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية. ويحتفظ النظام المصرفي المصري بمخزون احتياطي كبير من العملات الأجنبية، الذي من شأنه أن يسمح لصانعي السياسة بتخفيف الضغوط على الجنيه في حال حدوث المزيد من التقلبات في التدفقات الأجنبية في الأشهر المقبلة، بحسب ما نشر في تقرير لمحللي «غولدمان» بقيادة زاك باندل. وتقدم مصر أحد أعلى العوائد على السندات الحكومية عبر الأسواق الناشئة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى أدوات الدين، ما يمثل رافداً رئيسياً لتكوين الاحتياطي النقدي، حيث تضررت عائدات السياحة بشدة ومصادر أخرى بسبب تداعيات جائحة كورونا.

وفي وقت سابق من سبتمبر/ أيلول الجاري، أعلن البنك المركزي، أن احتياطيات النقد الأجنبي زادت إلى 40,67 مليار دولار في أغسطس/آب من 40,6 مليار دولار في يوليو/تموز، بزيادة 63 مليون دولار. وكان احتياطي النقد الأجنبي قد وصل إلى 45,5 مليار دولار قبل جائحة فيروس كورونا، لكنه هوى إلى نحو 40 مليار دولار في نهاية يونيو/حزيران من العام الماضي، قبل أن يعاود الصعود قليلاً بعد ذلك الشهر. والأسبوع الماضي، قالت وكالة «ستاندرد آند بورز» الأميركية للتصنيف الائتماني، إن على مصر أن تجد وسيلة لخفض دفعات فوائد الدين الأجنبي إذا كان لها أن تتفادى الوقوع في أزمة في حال ارتفاع سعر الفائدة العالمية في المستقبل. ويعاني الاقتصاد المصري من معدل مرتفع من الديون الخارجية، في وقت يواجه انخفاضاً في الدخل بالعملات الصعبة بسبب الكساد في السياحة. قفز الدين الخارجي لمصر إلى 134,8 مليار دولار بنهاية مارس/آذار الماضي، مقارنة بـ 111,29 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي، وفق بيانات البنك المركزي الصادرة في يوليو/ تموز الماضي. وكان البنك المركزي، قد أبقى سعر الفائدة مرتفعا نسبياً في اجتماعه في أغسطس/آب بين 8,25% و9,25%. وأشارت وكالة التصنيف الائتماني، إلى أن مصر لديها أعلى معدل فائدة حقيقي في ذات الوقت الذي لديها تكلفة مالية مرتفعة على القروض الأجنبية. ويترك ذلك مصر عرضة لتدفق الأموال الأجنبية للخارج إذا ارتفعت معدلات الفائدة في الأسواق الغربية.

أخبار

نمو مؤشر الصناعة التركية

نما مؤشر الإنتاج الصناعي في تركيا، بنسبة 8,7%، على أساس سنوي، خلال يوليو/تموز الماضي، مدعوما بارتفاع مؤشرات فرعية، أبرزها التعدين والتصنيع. جاء ذلك، وفق أحدث معطيات أعلنتها هيئة الإحصاء التركية، أمس الإثنين، مشيرة إلى أن مؤشر

قطاع التعدين والمناجم الفرعي صعد بنسبة 15,2%، والصناعات التحويلية 7,9%، وإنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء بنسبة 11,7%. ومؤشر الإنتاج الصناعي هو مؤشر يقيس إجمالي حجم الإنتاج الصناعي في الدولة، بغض النظر عن قيمته السعرية. وتعافت القطاعات الإنتاجية والصناعية في تركيا، من التبعات السلبية التي خلفتها جائحة كورونا، وسط تحسّن الطلب المحلي والعالمي على الإنتاج والاستهلاك معا. ونما الاقتصاد التركي بنسبة 21,7%، على أساس سنوي، في الربع الثاني من العام الجاري، متعافيًا بقوة من تباطؤ حاد قبل عام مدفوعا بقيود جائحة كورونا.

السعودية تشتري 382 الف طن من القمح

أعلنت المؤسسة العامة للحبوب السعودية، المشتري الرئيسي الحكومي للقمح في المملكة، شراء 382 ألف طن من القمح في مناقصة دولية. وأُغلقت المناقصة، وفق وكالة رويترز، يوم الجمعة الماضي، فيما تطلب المؤسسة وصول القمح إلى المملكة في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل. وأضافت المؤسسة في بيان، أمس، أنها اشترت القمح بمتوسط سعر 355,68 دولارا للطن، شاملا تكاليف الشحن. وقال محافظ المؤسسة أحمد الفارس، إن المناشئ المعروضة من الاتحاد الأوروبي والبحر الأسود وأميركا الشمالية وأميركا الجنوبية وأستراليا، مع وجود خيار للبائع في اختيار المنشأ. وأوضح الفارس أن الصفقة تشمل ست شحنات إلى موانئ جدة والدمام وينبع. وفي أحدث مناقصة قمح أوردتها التقارير في 12 يوليو/ تموز الماضي، اشترت المؤسسة حوالي 505 آلاف طن، بمتوسط سعر 287 دولارا للطن، شاملا تكلفة الشحن.

ارتفاع بورصة قطر

ارتفع المؤشر العام لبورصة قطر في ختام تعاملات أمس، بنسبة 0,05%، ليغلق عند مستوى 11083,7 نقطة. إذ ارتفعت أسهم 24 شركة، بينما انخفضت أسعار 14 شركة أخرى، فيما حافظت 7 شركات على سعر إغلاقها السابق. وزادت القيمة السوقية للأسهم إلى نحو 639,6 مليار ريال، مقابل حوالي 638,09 مليار ريال في الجلسة السابقة، وفق بيانات البورصة التي أوردتها وكالة الأنباء القطرية «قنا».

مال وسياسة

اليمن: صراع الموانئ يتجدد من بوابة «المخا»

مينا بمينا ... هكذا اضحى الوضع في اليمن، الذي عاد الصراع فيه على الموانئ مجدداً، عبر استهداف الحوثيين ميناء «المخا» على الساحل الغربي للبلاد، رداً على القيود التي تفرضها قوات التحالف الداعمة للحكومة، على ميناء الحديدة الذي يمثل أهمية بالغة للحوثيين

عدن ـ **محمد راجح**

عاد الصراع الدائر في اليمن للسيطرة على الموانئ بصورة ساخنة من بوابة ميناء «المخا» التاريخي في الساحل الغربي للبلاد على البحر الأحمر، وذلك عقب إجراءات حكومية لتأهيله وإعادة تشغيله وافتتاحه لاستقبال السفن التجارية.

ويعتبر ميناء المخا، الذي تسيطر عليه تشكيلات عسكرية مدعومة من الإمارات، من أقدم الموانئ ليس في اليمن فحسب، وإنما على مستوى شبه الجزيرة العربية والخليج، وتأتي أهمية الميناء نتيجة لقربه من الممر الدولي بمسافة 6 كيلومترات وموقعه الاستراتيجي في اليمن.

واتهمت الحكومة الشرعية، يوم السبت الماضي، الحوثيين باستهداف الميناء بثلاثة صواريخ بالستية وست طائرات مسيّرة، في وقت كان وفد من وزارة النقل يطّلع على الإجراءات المنفذة لتشغيل الميناء التجاري.

ويعد ميناء المخا قريباً من مضيق باب المندب، الذي يفصل اليمن عن جيبوتي، ويعد ممراً أساسياً للتجارة الدولية، ولجنوب غربي اليمن أهمية حيوية، فالمنطقة تستخدم لإيصال المساعدات الإنسانية إلى أنحاء البلاد. وأكد مصدر مسؤول في الهيئة العامة اليمنية لتنظيم شؤون النقل في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن الحكومة تسعى لإعادة تنشيط القطاعات الإيرادية، ومن أهمها الموانئ المعطلة منذ بداية الحرب قبل نحو سبع سنوات، مشيراً إلى أن توقف ميناء المخا على مدار تلك السنوات تسبب في حرمان خزينة الدولة من عائدات مهمة، فضلاً عن تخفيف الأعباء الملقاة على ميناء عدن.

ويحمل استهداف الحوثيين لميناء المخا بعداً أكبر من حرمان الحكومة الشرعية من موارد مالية تأتي عبر تشغيل الميناء، إذ يأتي في إطار صراع أعمق على الموانئ الحيوية للبلاد. وقال مسؤول في هيئة موانئ البحر الأحمر التابعة للحوثيين في محافظة الحديدة: «هناك حصار متعمد لتجويع الشعب اليمني عبر إغلاق ميناء الحديدة، الذي يعتبر الميناء الأول في اليمن ويخدم أكبر كتلة سكانية في البلاد».

ومنذ نحو سبع سنوات، يسيطر الحوثيون الموالون لإيران على الجزء الأكبر من شمال أقفر دول شبه الجزيرة العربية، بما في ذلك العاصمة صنعاء، بينما تتولى الحكومة إدارة مناطق الجنوب، وبينها مدينة عدن التي اتخذت منها عاصمة مؤقتة.

ومنذ العام 2017، تغيرت خطوط الشحن البحري والتي تم تحويلها بقرار حكومي من ميناء الحديدة غربي اليمن، إلى ميناء عدن جنوب البلاد، على أثر معارك كانت دائرة في الساحل الغربي للدولة أوقفها اتفاق استوكهولم في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، والذي تضمن ملحقاً اقتصادياً لحل أزمة تغيير خطوط الملاحة البحرية واستيراد الوقود وربط إيراداته ببند مالي خاص لصرف رواتب الموظفين المدنيين.

وتوجد في اليمن 8 موانئ بحرية محلية و6 موانئ بحرية دولية، أهمها عدن، الحديدة، والمخا. وقال سلطان الشخدري، رجل أعمال ومالك شركة تجارية للاستيراد، إن القطاع الخاص التجاري يتحمل تكاليف باهظة جراء الحرب الاقتصادية الدائرة بين أطراف الصراع والتي انعكست على مضاعفة إجراءات النقل التجاري، بسبب الجبايات المتعددة عند نقاط التفتيش البحرية والبرية والجوية، وهو ما دفع بالكثير من رجال الأعمال إلى استخدام موانئ دول مجاورة لاستيراد البضائع. وغدت تجارة بيع وشراء السلع في اليمن مكلفة للغاية، إذ إن الشحنات التي كانت تصل في غضون شهر أصبحت تستغرق من ثلاثة إلى أربعة أشهر، الأمر الذي يزيد من تكلفة الشحن البحري على المستوردين المحليين. ويشكل النقل البحري أهمية كبيرة في بلد مثل اليمن يستورد جميع احتياجاته من وقود وأدوية ومواد غذائية من الخارج، إذ الحقت الحرب أضراراً بالغة بقطاع النقل البحري مع انخفاض كبير في قدرة الموانئ العاملة.

ويتعين على السفن المتجهة إلى الموانئ اليمنية، بما فيها ميناء عدن والمكلا (شرق)، أن تقدم طلباً للحصول على تصريح دخول عبر وزارة النقل قبل وصول السفينة.

وقال الخبير في قطاع النقل البحري، مصطفى عوض، لـ«العربي الجديد»، إن الموانئ اليمنية تعاني بالأساس من ترد وأزمات مزمنة منذ ما قبل الحرب، إذ لم تشهد أي إجراءات لتأهيلها وتطويرها بسبب الصراع الذي كان دائراً للسيطرة على تشغيلها، لتأتي الحرب وتؤجج هذا الصراع، الذي تسبب في تعطيل منشآت اقتصادية استراتيجية وخروج مواقع مهمة مثل ميناء المخا ومضيق باب المندب عن سيطرة الحكومة.

وتقدر إيرادات ميناء المخا بنحو 9,5 مليارات ريال سنوياً، إذ أدى تعطيله إلى حرمان اليمن من مبلغ يبلغ نحو 57 مليار ريال خلال السنوات الست الماضية (الدولار يقارب 1100 ريال في مناطق سيطرة الحكومة).

9,5

توجد في اليمن 8 موانئ بحرية محلية و6 دولية، أهمها عدن، الحديدة، والمخا، الذي كانت إيراداته تُقدر قبل توقفه بسبب الحرب المستمرة منذ نحو سبع سنوات بحوالي 9,5 مليارات ريال سنوياً.

خفر السواحل اليمني في ميناء الصليف على البحر الأحمر غرب اليمن (فرانس برس)

غزة

آلية جديدة لصرف المنحة القطرية

غزة ـ **يوسف أبو وطفة**

بدأت الأمم المتحدة، أمس الإثنين، صرف المنحة القطرية الخاصة لمائة ألف أسرة فقيرة في قطاع غزة، وفقاً للآلية الجديدة التي تم التوصل إليها مع اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة وبموافقة حركة «حماس» والفصائل الفلسطينية. وتعتبر هذه هي المرة الأولى التي يتم بها صرف المنحة القطرية الخاصة بعوائل غزة الفقيرة منذ شهر مايو/ أيار الماضي، إذ توقفت على مدار 4 أشهر في ظل رفض الاحتلال الإسرائيلي إدخالها بنظام «الحقائب»، الذي كان معمولاً به لقرابة عامين ونصف العام. وشهدت الشهور الماضية مفاوضات مضنية قادها السفير القطري محمد العمادي مع السلطة الفلسطينية والأمم المتحدة وسلطات الاحتلال الإسرائيلي وحركة حماس للوصول إلى آلية محددة يتم من خلالها صرف المنحة للمستفيدين منها.

وتعثرت هذه الجهود عدة مرات نتيجة للمواقف الإسرائيلية الرافضة لفكرة إدخالها بالنظام القديم أو المؤسسات التابعة لحكومة غزة، إلى جانب تحفظات السلطة الفلسطينية المتكررة وامتناع البنوك المحلية عن استقبالها خشية من وسمها بـ«الإرهاب». وخلال هذه الجهود أعادت الفصائل الفلسطينية تفعيل «الأدوات الخشنة» المتمثلة في البالونات المتفجرة والحارقة إلى جانب فعاليات الإرباك الليلي والمسيرات على الحدود، رفضاً لاستمرار القيود الإسرائيلية المفروضة على القطاع وللمطالبة بتسريع عملية إعادة الإعمار وإدخال المنحة لغزة.

في الأثناء، أكد مسؤول في الأمم المتحدة لـ«العربي الجديد»، طلب عدم ذكر اسمه، أن عملية الصرف انطلقت اعتباراً من، أمس، بعدد بسيط لم يتجاوز 100 شخص كتجربة للإجراءات الفنية المتبعة بما يضمن صرفها لبقية الـ 100 ألف مستفيد خلال الأيام المقبلة.

وقال إن عملية الصرف ستستكمل بشكل أوسع خلال اليومين المقبلين من خلال النظام الجديد الذي تم وضعه لكل مستفيد وبما يكفل استلام المستفيدين الأموال المخصصة لهم بدون إشكاليات أو عراقيل كبيرة.

ووفقاً للمسؤول الأممي فإن النظام الجديد يقوم على إرسال رسائل بأكواد مختلفة لكل مستفيد عبر الهواتف النقالة، على أن يتم مطابقة الرمز برقم الهوية عند مراكز الصرف المخصصة، إذ تم تخصيص 300 مركز صرف في مختلف مدن القطاع لضمان صرفها للمستفيدين.

وسيحصل كل مستفيد على مبلغ مالي يقدر بـ 320 شيكلاً إسرائيلياً وهو ما يوازي 100 دولار، إذ ستشهد عملية الصرف الحالية توزيع الأموال بعملة الشيكل الإسرائيلي بخلاف ما كان سائداً خلال عمليات الصرف السابقة التي كانت تتم بالدولار وعبر مكاتب البريد الحكومية.

ورغم انطلاق عملية الصرف الخاصة بالأسر الفقيرة في القطاع إلا أن ملف المنحة القطرية المخصصة لموظفي حكومة غزة لا يزال عالقاً في ظل البحث عن آليات جديدة بعد امتناع السلطة الفلسطينية عن استقبالها بسبب رفض البنوك المحلية الخاضعة لسلطة النقد التابعة لها استلامها خشية من اتهامها بـ«دعم الإرهاب». وتشكل رواتب الموظفين العموميين المحسوبين على السلطة الفلسطينية أو حركة «حماس» وحكومتها في غزة، بالإضافة لرواتب موظفي «أونروا» والمنحة القطرية، محركاً أساسياً لدورة النشاط الاقتصادي، في ظل انهيار القطاع الخاص في السنوات الأخيرة، خاصة في فترة ما بعد تفشي جائحة كورونا.

ويعيش الفلسطينيون في قطاع غزة، خلال الفترة الأخيرة، أجواء حصار إسرائيلي غير مسبوقة منذ فرضه لأول مرة عام 2007، فمنذ انتهاء العدوان الإسرائيلي على القطاع في 21 مايو/ أيار الماضي، أبقى الاحتلال على الكثير من القيود التي فرضها، عبر منع إدخال مواد البناء والمواد الخام والأجهزة الكهربائية والهواتف الخلوية والسيارات ومواد الصناعات الخشبية والألومنيوم والحديد والصلب.

مشهد من صرف المنحة القطرية قبل توقفها (عبد الحكيم أبو رياش)

أخبار العرب

صندوق الإمارات يبيع أصولاً في الخارج

قال مصدران مطلعان لوكالة رويترز، إن صندوق الثروة الإماراتي (جهاز أبوظبي للاستثمار)، سيبيع فندقين في سيدني، وقد يجمع نحو 500 مليون دولار.

ويضم الفندقان الواقعان على ميناء دارلينغ، وهما «نوفوتيل سيدني» و«آي. بي أي أس سيدني»، حوالي 780 غرفة.

وذكر المصدران أنهما أحدث فندقين يتم التخارج منهما من محفظة تضم 31 أصلاً استحوذ عليها الجهاز في عام 2013.

وفي عام 2016، باع الصندوق السيادي 16 فندقاً لمجموعة «أكور هوتيلز» الفرنسية المالكة والمشغلة لفنادق تمتد من فرنسا إلى أستراليا. وهذه الأصول ضمن 31 عقاراً اشتراها الجهاز من «توريزم أست هولدينغز» ومقرها سيدني في 2013، وهي المحفظة التي جعلت الجهاز أكبر مالك للفنادق بأستراليا.

السعودية تتحرر من الانكماش

نما الناتج المحلي الإجمالي السعودي بنسبة 1,8%، في الربع الثاني من العام الجاري، على أساس سنوي، مقابل انكماش بنسبة 7% في الفترة المناظرة من العام الماضي. ويأتي نمو الاقتصاد في الربع الثاني من 2021 بعد سبعة فصول من الانكماش على التوالي، حيث كان آخر نمو خلال الربع الثاني 2019 بنسبة 0,5%. وحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء الصادرة، أمس الإثنين، انكمش الناتج المحلي للقطاع النفطي 6,9%، بسبب الالتزام بخفض الإنتاج ضمن اتفاق «أوبك+». في حين نما القطاع غير النفطي 8,4%، نتيجة نمو القطاع الخاص بنسبة 11,1% والقطاع الحكومي 2,3%.

والسعودية أكبر مصدّر نفط في العالم، وثالث منتجي العالم وأكبر منتجي منظمة أوبك، بمتوسط صادرات 7,4 ملايين برميل يومياً، وإنتاج 11 مليون برميل في الظروف الطبيعية. وتشارك المملكة منذ مايو/أيار 2020، في اتفاقية خفض إنتاج النفط من جانب تحالف «أوبك+» الذي تقوده رفقة روسيا، في محاولة لإعادة الاستقرار إلى أسواق الطاقة العالمية. كان الناتج المحلي الإجمالي السعودي انكمش بنسبة 4,1% العام الماضي، مقابل نمو 0,3% في 2019، تحت ضغوطات فرضتها جائحة فيروس كورونا وهبوط أسعار النفط.

تقارير عربية

المغرب

مفاوضات تشكيل الحكومة: الأسعار وفرص العمل أولوية شعبية

الرباط ـ **مصطفى قماس**

تحولت أنظار المغاربة، إلى المفاوضات التي بدأها رئيس الحكومة المكلف عزيز أخنوش، أمس الإثنين، في العاصمة الرباط، مع رؤساء الأحزاب من أجل تشكيل ائتلاف حكومي جديد، حيث تمثل القضايا المعيشية أولوية شعبية، لا سيما ما يتعلق بالأسعار وتوفير فرص العمل في البلد الذي يأمل مواطنوه في تقليص الأعباء الناجمة عن الغلاء وتداعيات جائحة فيروس كورونا.

وقدمت الأحزاب الخمسة الأولى، التي حصدت معظم مقاعد البرلمان من خلال الانتخابات التشريعية، التي جرت في التاسع من سبتمبر/ أيلول الجاري، وعوداً سخية للناخبين، ركزت معظمها على تحسين الأوضاع المعيشية عبر توفير دعم مباشر للفقراء وزيادة معدلات التوظيف وتحسين الصحة والتعليم. وقال الباحث في العلوم السياسية، طارق بوتقي، لـ«العربي الجديد» إن مفاوضات تشكيل الحكومة تعد بمثابة الاختبار الأول لمدى جدية الأحزاب الخمسة الأولى في الوفاء بوعودها للناخبين. وأكد أن برنامج الحكومة الجديدة يفترض أن يتضمن الوعود الأساسية ذات الصلة بالنمو الاقتصادي والعمل والصحة والتعليم ودعم الأسر الفقيرة وتوسيع الطبقة الوسطى وتقليص التفاوتات الاجتماعية والمالية.

وتشير النتائج التي أعلنت عنها وزارة الداخلية في التاسع من سبتمبر/ أيلول، إلى احتلال أحزاب التجمع الوطني للأحرار المركز الأول بـ102 مقعد، يتبعه الأصالة والمعاصرة بـ 86 مقعداً، والاستقلال بـ 81 مقعداً، الاتحاد الاشتراكي 35 مقعداً، ثم الحركة الشعبية بـ 29 مقعداً. وحرصت الأحزاب الثلاثة الأولى على التأكيد أنها ستتحالف مع الأحزاب التي تلتقي مع رؤاها وبرامجها، التي حظيت بفضلها بتصويت الناخبين، علماً أن تلك الأحزاب ركزت في تلك البرامج كما جميع الأحزاب الأخرى، على القضايا التي تثير انشغال المغاربة في ظل الأزمة الصحية.

وأكد رئيس الحكومة المكلف، عزيز أخنوش، على الاستثمار في المنظومة الصحية، وإنعاش التشغيل واستعادة الثقة في الاقتصاد الوطني، وتحديث المنظومة التعليمية، مشدداً على «تحفيز الاقتصاد الوطني وضمان تكافؤ الفرص».

وقال الخبير الاقتصادي إدريس الفينا لـ«العربي الجديد»، إن من المفترض أن تركز مفاوضات تشكيل الحكومة على كيفية تسريع الإصلاحات، مشيراً إلى ضرورة وضع رؤية لكيفية تحفيز الاستثمار عبر القطاع الخاص، بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي لم تتجاوز في الأعوام الأخيرة ثلاثة مليارات دولار في العام.

وغداة الإعلان عن نتائج الانتخابات، قال شكيب لعلج رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب، إن رجال الأعمال يتوقعون تبسيط الإجراءات الإدارية وتسهيل كلفة الإنتاج المتمثلة في العقارات والطاقة والخدمات اللوجستية، والمضي في تمكين المقاولات (الشركات) من الصفقات العمومية مع العمل بالأفضلية الوطنية.

وأكد لعلج ضرورة تأهيل الرأسمال البشري وتحسين التكوين الفني، وإدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد المهيكل، وتحسين مناخ العمل، وأنه بجانب تحفيز الاستثمار وخلق فرص العمل، يجب أيضاً العمل على دعم القدرة الشرائية للأسر من خلال تخفيف الضغط الجبائي عليها وزيادة الأجور التي تعد مجمدة منذ عدة سنوات.

وتأتي الحكومة المرتقبة في سياق متسم بارتفاع أسعار العديد من السلع والخدمات في المملكة، متأثرة بارتفاع أسعار السلع في السوق العالمية وارتفاع كلف النقل الدولي. وكانت 70,6% من الأسر المغربية قد أعربت، في دراسة للمندوبية السامية للتخطيط (حكومية) نشرت في يوليو/ تموز الماضي، عن توقعها مواصلة أسعار السلع الغذائية الارتفاع، فيما لم تتجاوز نسبة الأسر التي تتوقع انخفاضها 2,9%. وشهدت الأسواق زيادات حادة في أسعار العديد من السلع الأساسية خلال الأيام الأخيرة، الأمر الذي دفع الجامعة الوطنية لجمعيات حماية المستهلك إلى مطالبة الحكومة بالتدخل، لضبط الأسعار وحماية شرائح واسعة من المجتمع تعاني من ظروف معيشية صعبة في ظل استمرار تداعيات جائحة كورونا.

وقفزت أسعار العديد من السلع بنسبة تتراوح بين 33% و50% خلال الأيام الأخيرة، بالتزامن مع إجراء الانتخابات البرلمانية والجهوية (المحلية) نهاية الأسبوع الماضي.

بدوره شدد حزب الاستقلال على الحاجة لحكومة «تبعث الأمل في نفوس الشباب والنساء، وإنصاف العالم القروي، والمناطق الحدودية، والطبقة الوسطى وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، ومحاربة الفقر والهشاشة». ويفترض في المفاوضات أن تفضي إلى برنامج حكومي يركز على توضيح سبل رفع النمو الاقتصادي، الذي يراهن تقرير النموذج التنموي على زيادته إلى 6% مقابل 3% في المتوسط حالياً، مع توضيح روافد ذلك، بعيداً عن الارتهان لتساقط الأمطار، حيث يعد الإنتاج الزراعي أحد أبرز محركات النمو في الدولة، وفق الحزب. وأشار إلى أنه يتوجب أيضاً أن ينصب برنامج على توفير فرص عمل للشباب، الذين يصل 350 ألفاً منهم إلى سوق الشغل سنوياً، علماً أن معدل البطالة تجاوز في النصف الأول من العام الجاري 12%، متأثراً بتداعيات الجائحة، بعدما كان الحكومة التي قادها سعد الدين العثماني راهنت على بلوغ 8,5% في نهاية ولايتها. وكان حزب التجمع الوطني للأحرار المتصدر لنتائج الانتخابات، قد وعد بتوفير مليون فرصة عمل في الأعوام الخمسة المقبلة، بينما التزم حزب الأصالة والمعاصرة الذي أتى ثانياً ببلوغ 820 ألف فرصة عمل خلال تلك الفترة.

من مسيرة المحامين المغاربة في الرباط (فرانس برس)

الأردن

الصناع يطالبون بتقييد الواردات

عمان ـ **زيد الدبيسية**

ارتفعت وتيرة مطالب القطاع الصناعي في الأردن للحكومة بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل على واردات بعض البلدان التي تفرض قيوداً على السلع الأردنية أو من باب حماية المنتجات المحلية التي تواجه تنافسية شديدة. وقال رئيس غرفة صناعة الأردن فتحي الجغبير لـ«العربي الجديد» إن الصناعة الوطنية تعاني من الكثير من التحديات التي تفاقمت بسبب جائحة فيروس كورونا وتداعياتها، وكذلك تزايد الواردات من مناشئ مختلفة، خاصة من البلدان التي يرتبط معها الأردن باتفاقيات للتجارة الحرة.

وأضاف الجغبير أن العديد من البلدان تفرض قيوداً على السلع الأردنية المصدرة إليها كالرسوم الجمركية والضرائب المختلفة والمعيقات الإدارية وتأخير إنجاز المعاملات، في حين تحظى صادراتها للأردن بمزايا تفضيلية وإعفاءات جمركية وضريبية، ما أضر كثيراً بالمنتجات المحلية وفقدت جزءاً مهماً من حصتها في سوقها. وقال إن القطاع الصناعي يعتبر من أهم روافد الاقتصاد الأردني من حيث العوائد المالية للخزينة، ومساهمته بنحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي وتوفير أكثر من 250 ألف فرصة عمل وتنشيط القطاعات الأخرى.

في المقابل، قال مسؤول حكومي لـ«العربي الجديد» إن الحكومة ترتبط باتفاقيات تجارة حرة مع العديد من البلدان بشكل ثنائي أو متعدد الأطراف، ويتم بشكل مستمر تقييم تلك الاتفاقيات ومدى التزام البلدان الأخرى بتطبيقها وتسهيل إجراءات دخول الصادرات الأردنية إليها، وعدم فرض أي قيود مالية أو إدارية عليها في الوقت الذي يحرص فيه الأردن على التطبيق الكامل من جانبه لبنود تلك الاتفاقيات. وأضاف المسؤول أن مبدأ المعاملة بالمثل يتم تطبيقه في حال تبين بالفعل وجود مثل تلك الممارسات، مشيراً إلى أنه سبق أن اتخذت الحكومة في سنوات ماضية قرارات بفرض رسوم أو قيود على الواردات من بعض البلدان من باب المعاملة بالمثل.

وتابع أن الحكومة تعمل باستمرار لتعزيز تنافسية المنتجات المحلية، خاصة الصناعية منها، حيث تم مؤخراً تخفيض أسعار الكهرباء ودعم صادرات القطاع الصناعي ومنح الصناعات الوطنية أفضلية بنسبة 15% في العطاءات الحكومية، بعد أن كانت 10% في السابق، وذلك لإعطاء الصناعة فرصة مناسبة للاستفادة من المناقصات التي تطرحها الحكومة باستمرار. لكن صنعيين يبدون معارضة لفتح حركة الاستيراد من بعض البلدان، خاصة سورية ويطالبون كذلك بفرض قيود على الواردات المصرية بداعي وجود معيقات من قبلها على الصادرات الأردنية المتجهة إلى أسواقها.

ويتجه الأردن منذ أكثر من شهر لتنشيط حركة التجارة مع سورية، بعد حصوله على استثناءات من الولايات المتحدة من قانون قيصر الذي تم بموجبه فرض عقوبات اقتصادية على النظام السوري، وبالتالي إلغاء قراره بفرض قيود على السلع السورية الذي جاء رداً على إجراءات سورية مماثلة.

وبحسب المسؤول الأردني فإن اجتماعات مكثفة ستعقد بين الجانبين الأردني والسوري هذا الأسبوع لزيادة حجم التجارة، ومن ذلك التفاهم على إزالة القيود المفروضة على سلع كل طرف، والتي جاءت في إطار تطبيق الحكومة الأردنية لمبدأ المعاملة بالمثل، بعدما منعت السلطات السورية دخول العديد من السلع الأردنية لأراضيها. وكان الأردن قد ألغى أيضاً اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا بعد سنوات من نفاذها بسبب عدم التزام الجانب التركي ببنودها، وعدم إزالة القيود المفروضة على السلع الأردنية الموردة الى أسواقه، حيث واجهت الحكومة ضغوطات كبيرة من الصناعيين وسط اعتراضات التجار، فيما وقع الجانبان مؤخراً اتفاقية إطارية لا تشتمل على أي أفضليات تجارية.

وطبقت الحكومة الأردنية، العديد من البرامج منذ العام الماضي بهدف تقليل الآثار السلبية على القطاعات الاقتصادية، وضمان عدم خسارة مزيد من فرص العمل، حين أطلقت برنامج «استدامة» الذي استهدف الإبقاء على العمال في القطاع الخاص وتحمل جزء من رواتبهم، لا سيما في القطاعات الأكثر تضرراً من الجائحة، إلا أن خبراء اقتصاد يشيرون إلى ضرورة اتخاذ إجراءات أكثر لتعزيز النمو. ويعاني الأردن بالأساس من ارتفاع عجز الموازنة وتراجع الإيرادات خلال السنوات القليلة الماضية، حيث قدرت الحكومة حجم الموازنة لهذا العام بحوالي 14 مليار دولار بعجز 2,89 مليار دولار بعد احتساب المنح الخارجية.

وكشفت بيانات حديثة صادرة عن البنك المركزي تراجع الأصول الاحتياطية على أساس سنوي خلال يوليو/ تموز الماضي إلى 13,719 مليار دينار (19,343 مليار دولار)، مقابل 13,972 مليار دينار خلال الشهر نفسه من 2020.

ارتفاع الودائع في عُمان

أظهرت بيانات صادرة عن البنك المركزي العُماني، ارتفاع إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي بنسبة 4,5%، على أساس سنوي، في نهاية يوليو/ تموز الماضي، ليصل إلى 24,9 مليار ريال (64,8 مليار دولار)، منها 17,1 مليار ريال تعود للقطاع الخاص، بزيادة 4,1%. وأشارت البيانات التي أوردتها وكالة الأنباء العمانية، أمس، إلى أن إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من قبل البنوك التقليدية والإسلامية زاد بنسبة 4,3%، ليصل إلى 27,3 مليار ريال.

لافتة إلى ارتفاع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بمقدار 1,9%، ليبلغ 23,2 مليار ريال، توزع على مختلف القطاعات، حيث استحوذ قطاع الشركات غير المالية على 46,6%، يليه قطاع الأفراد (معظمه تحت بند القروض الشخصية) بنسبة 45,2%.

أخبار العالم

ازدهار صناعة المنتجات العضوية في الصين

صدّرت الصين 2,7 مليار ملصق للمنتجات العضوية العام الماضي، وفقا لما ذكرته أكبر هيئة رقابة على السوق في البلاد، أمس الاثنين، مشيرة إلى أن ثاني أكبر اقتصاد في العالم باع 999 ألف طن من المنتجات العضوية، بقيمة 80,4 مليار يوان (12,47 مليار دولار). وقالت الهيئة، وفق ما نقلت وكالة شينخوا، إن الصين منحت 14 ألف شركة على مستوى البلاد أكثر من 22 ألف شهادة لمنتجاتها العضوية، مضيفة أن عدد الشهادات الصادرة ارتفع سنويا بنسبة 13,52% في المتوسط بين أعوام 2016 و2020.

ارتفاع مبيعات السيارات الفاخرة في كوريا الجنوبية

أظهرت بيانات صناعية في كوريا الجنوبية، أن مبيعات السيارات الفاخرة المستوردة قفزت بنحو 66% في الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري، وسط شعبية الموديلات الصديقة للبيئة بين سائقي السيارات المحليين وفورة التسوق، بعد الخروج من الإغلاق الناجم عن تفشي فيروس كورونا. وتم بيع أكثر من 45 ألف سيارة مستوردة في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى أغسطس/آب، وفقا للبيانات الصادرة عن جمعية كوريا لمستوردي السيارات وموزعيها. وكان الرقم أعلى من مجموع مبيعات العام بأكمله البالغ 43 ألف وحدة لعام 2020. وكان رقما قياسيا. وبالنظر إلى الوتيرة الحالية، فمن المتوقع على نطاق واسع أن تتجاوز مبيعات السيارات الفاخرة المستوردة حاجز 50 ألف وحدة في هذا العام. واحتلت مرسيدس - بنز المرتبة الأولى في مبيعات السيارات الفاخرة بنحو 19,5 ألف وحدة، تليها بي إم دبليو بحوالي 13 ألف سيارة، وبورش بـ 6315 سيارة، وأودي بـ 2957 سيارة.

تقرير

رغم أن أفغانستان دولة صغيرة لا يتجاوز حجم اقتصادها 22 مليار دولار وبعيدة جغرافياً عن واشنطن، إلا أن الانسحاب الأميركي وما تبعه من فوضى قد يثير قلق المستثمرين من تراجع النفوذ المالي لواشنطن ويثير أسئلة حول مستقبل الدولار كعملة احتياط دولية

كلفة الانسحاب الفوضوي من أفغانستان

مخاوف على استراتيجية بايدن الاقتصادية

للحدث ـ **العربي الجديد**

على الرغم من أن غالبية الشعب الأميركي تؤمن بضرورة الانسحاب من أفغانستان وبدعمه تماماً وعلى قناعة أن الحرب الأفغانية لا تساوي كلفتها الباهظة، إلا أنها غير راضية عن أسلوب إدارة الرئيس بايدن بشأن إدارة الانسحاب وما تلاه من فوضى، إذ أظهرت استقتاءات الرأي الأميركي ضعف الإدارة الأميركية وخطأ حساباتها في تقدير ما يتلو الانسحاب. وحسب بيانات معهد بروكنغز للدراسات بواشنطن فقد تراجعت شعبية بايدن بنسبة 13% من 60% في يوليو/ تموز إلى 47% في نهاية أغسطس/ آب.

ويرى محللون أن هذا التراجع قد تكون له تداعيات على استراتيجية بايدن الاقتصادية داخل الولايات المتحدة وخارجها، ويذهب البعض إلى أن أفغانستان قد تؤثر سلباً على مستقبل بايدن السياسي والاقتصادي، إلا أن آخرين يقللون من هذه التوقعات ويصفونها بالمبالغة، بل ويؤكدون أن الاقتصاد الأميركي قد يكون مستفيداً من هذا الانسحاب، خاصة وأنه سيوفر مليارات الدولارات لدافعي الضرائب، إذ إن كلفة تواجد القوات الأميركية في أفغانستان بلغت تريليوني دولار على مدى 20 سنة. على صعيد سعر صرف الدولار ومركزه العالمي كـ«عملة احتياط دولية»، فإن أفغانستان دولة صغيرة جداً ولا يتجاوز حجم ناتجها المحلي 22 مليار دولار، كما أنها بعيدة جغرافياً عن الولايات المتحدة، وبالتالي فإنها غير مؤثرة على الاقتصاد الأميركي وفق محللين ماليين غربيين، لكن التأثير السلبي يبقى مؤثراً على الثقة في الولايات المتحدة كـ«حليف موثوق به» من قبل أصدقاء الولايات المتحدة في آسيا والمنطقة العربية، في هذا الصدد، يرى خبير الاستثمار بمعهد «بارينغز إنفستمنت» في سنغافورة، كريستوفر سمارت، أن التأثير على الأسواق العالمية يأتي من تقييم الدور الأميركي من حيث النفوذ الطاغي على العالمي، وعما إذا كان الانسحاب الأميركي من أفغانستان يعني أن «الولايات المتحدة باتت غير راغبة في لعب دور شرطي العالم وباتت غير مهتمة بنشر قيم الديمقراطية والسوق الحر».

ووفق مراقبين فإن النفوذ الأميركي يلعب دوراً رئيسياً في قوة الدولار ونفوذ سياسات الحظر الاقتصادي والمالي التي باتت من أهم أدوات السياسة الخارجية الأميركية. ولاحظ سمارت أن الصين وروسيا تحركتا بسرعة لبناء علاقات مع حركة طالبان، ولملء فراغ النفوذ الأميركي في أفغانستان. ويقول إن هذا الانسحاب الفوضوي سيكون له تأثير سلبي على موقع أميركا «القوة العظمى» في العالم من حيث الاستثمار في أسواقها المالية وأدوات الدين التي تعتمد عليها.

ويشير في هذا الصدد، إلى أن ذلك سيجعل كمية من السحب السوداء تتراكم في سماء سمارت أن الصين وروسيا تحركتا بسرعة لبناء علاقات مع حركة طالبان، ولملء فراغ النفوذ الأميركي في أفغانستان. ويقول إن هذا الانسحاب الفوضوي سيكون له تأثير سلبي على موقع أميركا «القوة العظمى» في العالم من حيث الاستثمار في أسواقها المالية وأدوات الدين التي تعتمد عليها.

اول طائرة تجارية باكستانية

حطّت طائرة باكستانية في مطار كابول، الاثنين، في اول رحلة تجارية اجنبية منذ سيطرة طالبان على العاصمة، وقال مراسل «فرانس برس»، وهو على متن الطائرة التي انطلقت صباحا من اسلام آباد، ان «هناك نحو 10 ركاب فقط على متن الطائرة». وكان المتحدث باسم الخطوط الجوية الباكستانية اعلن نهاية الاسبوع ان الشركة حريصة على استئناف الرحلات المنتظمة الى افغانستان، لكن من السابق لاوانه تحديد عدد الرحلات الجوية في الفترة المقبلة.

تراجع كبير في شعبية بايدن وسط مخاوف الحزب الديمقراطي على انتخابات (Getty)

الانسحاب الاميركي رفع من مخاطر الاستثمار في بعض الاسواق الناشئة

في آسيا خاصة دول «إندو ـ آسيا» الست الأعضاء في اتفاقية منطقة التجارة الكبرى التي تم توقيعها في العام 2019 ولم تنضم إليها الولايات المتحدة. ورأى البروفسور غرين، إن على الإدارة الأميركية العمل على وضع برامج اقتصادية ضخمة مع الدول الآسيوية وتسريع برامج تمويل البنى الأساسية لتعزيز الثقة الأميركية في آسيا.

وكانت نائبة الرئيس الأميركي كمالا هاريس قد زارت دول آسيا في نهاية الشهر الماضي، ولكن يقول البروفسور غرين في تحليل بمجلة «فورين ريبورت» الأميركية إن هذه الزيارة «على الرغم من أهميتها في هذا التوقيت، ولكنها ليست كافية وهنالك حاجة لدعمها بمزيد من اتفاقات التجارة».

على الصعيد الاقتصادي داخل الولايات المتحدة، لاحظ خبراء تراجع دعم الشعبي لسياسات بايدن الخاصة بالبيئة والإنقاذ الاقتصادي، ولكن الأزمة الكبرى التي ربما سيواجهها بايدن خسارة الأغلبية التي يتمتع بها الحزب الديمقراطي داخل الكونغرس التي ساهمت في إجازة سريعة لبرامجه الاقتصادية. وربما يواجه بايدن معركة صعبة في انتخابات الكونغرس في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، ولكن ربما تكون للانسحاب الأميركي من أفغانستان انعكاسات سلبية على موقع النفوذ العالمي والقوة العظمى للولايات المتحدة، خاصة على موقع الدولار كـ«عملة احتياط عالمية» وموقع السندات الأميركية كـ«ملاذ آمن» بالنسبة للمستثمرين الأجانب، خاصة وسط التقييم لإدارة الرئيس بايدن الضعيفة للانسحاب الأميركي، على صعيد أسواق المال فإن الانسحاب الأميركي رفع من مخاطر الاستثمار في بعض الأسواق الناشئة، ولكن بنسبة ضئيلة جداً مقارنة شبيهة بالمخاطر التي سببتها أزمة كوسوفو في التسعينيات. وترى شركة «إنفسمنت ماتريكس» في دراسة أمس الاثنين، أن المستثمرين في أوروبا والولايات المتحدة يركزون الآن على تداعيات أفغانستان على أسواق المال العالمية.

ويقول ديمان هانزي رئيس الأبحاث بشركة «انفسمنت ماتريكس» إن مؤشرات «فاينانشيال تايمز أس إي 100» ومؤشرات «ستاندرد آند بورز 500» خسرت في المتوسط نحو 10 نقاط أساس من قيمتها، أي نحو 0,10% من قيمتها، وهي نسبة ضئيلة، ولكن المستثمرين يترقبون كيفية إدارة حركة طالبان للحكم والاستقرار السياسي في أفغانستان.

شبيهة بما حدث في أفغانستان لم يؤثر على موقع الولايات المتحدة كقوة مهيمنة على النظام المالي العالمي، كما أن أهمية الدولار في الاحتياطات النقدية بالبنوك المركزية العالمية تعززت خلال العقود التي تلت حرب فيتنام. من جانبها ترى الخبيرة بمصرف «رابو بانك»، جان فولي، في مذكرة بهذا الصدد، أن الانسحاب الأميركي الفوضوي ربما سيرفع من القلق في آسيا حول ما إذا كانت الولايات المتحدة ستدافع عن تايوان في حال تعرضها لهجوم من قبل الصين. وبالتالي ترى أن الانسحاب الأميركي سيثير قلق حلفاء الولايات المتحدة في آسيا، كما سيرفع من المخاوف من سياسات بكين التوسعية في القارة. في هذا الصدد، نصح البروفسور مايكل جي. غرين من جامعة «جورج تاون» بواشنطن إدارة الرئيس جو بايدن بالتحرك بسرعة لطمأنة الحلفاء

عقود الجيش الأميركي صنعت مليارديرات أفغان

مليارات أميركا خلقت طبقة جديدة من أثرياء الحرب في أفغانستان، والفساد البوابة الرئيسية

واشنطن ـ **شريف عثمان**

في أعقاب انتهاء الفوضى التي صاحبت خروج الأميركيين من أفغانستان، وجهود إخراج من تعاونوا معهم خلال العقدين الماضيين، بدأت وسائل الإعلام الأميركية تدارس الحرب التي استمرت كل تلك السنوات، وكانت الكلفة المادية الضخمة لافتة للنظر، حيث تجاوزت تريليوني دولار، يُفترض أن أغلبها ذهب في حرب لا يعرف الكثيرون تفاصيلها، كما محاولات بناء حكومة وربما دولة أفغانية مدنية موالية لواشنطن، وبينما كان يتلقى الاتهامات بسبب المشهد المأساوي لخروج قواته، صب الرئيس الأميركي جو بايدن جام غضبه على الأفغان، قيادة وجيشاً، بسبب فشلهم في الدفاع عن بلدهم، الذي لم يستغرق سقوطه بالكامل في يد قوات طالبان سوى تسعة أيام، ولتذهب مئات المليارات التي أنفقت أدراج الرياح. وقدر مشروع «كلفة الحرب»، التابع لجامعة براون، الكلفة اليومية لتلك الحرب على دافعي الضرائب الأميركيين بما لا يقل عن 290 مليون دولار، ولفترة قدرت بـ7300 يوم، إلا أنها لم تخلُ سوى بقايا أسلحة، وقواعد مهجورة، ومشروعات دفاعية غير مكتملة.

على الجانب الآخر، تسببت مليارات أميركا في خلق طبقة جديدة من أثرياء الحروب، ممن أطلق عليهم الإعلام الأميركي اسم «مليونيرات 11 سبتمبر»، الذين تمكنوا من جمع ملايين الدولارات من خلال عملهم كمقاولين وموردين للقوات الأميركية في أفغانستان، وأصبحوا نجوماً يحتذى بهم الآلاف من الشباب الأفغان، خاصة في ظل الضعف الشديد الذي أصاب اقتصاد البلاد، وقضى على آمال أغلبهم في العيش الكريم. واعتبر الاقتصاد الأفغاني من بين أضعف 6 اقتصادات في العالم في عام 2020، وفقاً لبيانات البنك الدولي.

وسمحت تلك الخطوات بتحول العديد ممن عملوا كمترجمين للجيش الأميركي في بداية الأمر إلى مليونيرات بعد حصولهم على بعض العقود الحكومية التي وصلت قيمتها لمئات الملايين من الدولارات. وتحدثت وسائل إعلام أميركية عن شخصين بالاسم، كان أولهما مدرساً للغة الإنكليزية، قبل أن يتم تعيينه مترجماً للقوات الأميركية عند وصولها لأفغانستان، ثم ليتنشئ بعد فترة شركة يتمكن من خلالها من التعاقد مع تلك القوات ليقوم بتوريد الطعام والوقود لها، لتصبح شركته حالياً إمبراطورية ضخمة تمتلك قناة تلفزيونية وعدة مصانع وعقارات وشاحنات وشركة طيران ناشئة، وكلها موجودة في أفغانستان، على نحو لا يتصور أغلب الناس وجوده في هذا البلد الذي أنهكته الحروب.

ولا يختلف الأخر كثيراً، حيث بدأ أيضاً كمترجم للقوات الأميركية، ليؤجر بعد خمس سنوات شاحنة ويقوم من خلالها بتوريد الوقود والسلع الغذائية لتلك القوات، ثم ليتوسع في تأجير وشراء الشاحنات، وفي أنواع وكميات السلع التي يقوم بتوريدها، ولتزداد أرباحه مع زيادة عدد القوات الأميركية، حتى أن شبكة «سي أن بي سي» ذكرت أن إجمالي ما حصل عليه من القوات الأميركية خلال الفترة من 2007 إلى 2012 بلغ 167 مليون دولار، قبل أن يتم اكتشاف تلاعبه بالفواتير، وعدم إتمامه المهام التي حصل على أموال لتنفيذها، وأيضاً تحويله أموالاً لأحد المتعاملين مع حركة طالبان، لتستر الحكومة الأميركية منه بعض الأصول التي قدرت قيمتها بنحو 25 مليون دولار، رغم دعم عدد غير قليل من الجنود الأميركيين له أثناء التحقيقات.

ولم يقتصر التربح من الجيش الأميركي في أفغانستان على الأفغان، حيث أشار تقرير أعدته بلومبيرغ قبل عدة سنوات إلى شركة أسسها أميركي في هولندا، وقالت الوكالة إن إيراداتها تضاعفت 50 مرة، لتصل إلى 5,5 مليارات دولار في 2011، بعدما تمكنت من الحصول على عقود توريد وجبات غذائية عالية المواصفات إلى القوات الأميركية الموجودة في أفغانستان على مدار عشر سنوات. وقال المسؤول المالي للشركة إن 90% من إيراداتها جاءت من أعمالها في أفغانستان، وتم تعيين أحد مسؤولي وزارة الدفاع رئيساً تنفيذياً للشركة في عام 2009، لتحصل الشركة بعدها بعام واحد على عقد جديد، قيمته عدة مليارات من الدولارات، بالإسناد المباشر. وفي 2014، اعترفت الشركة بالتزوير والاحتيال، ودفعت غرامة تقدر بنحو 389 مليون دولار للحكومة الأميركية، إلا أن الغرامات واسترداد الأموال كانا الاستثناء في حالات الفساد التي شهدتها أفغانستان خلال العشرين عاماً الماضية، بينما مضت عشرات الحالات الأخرى دون أن يشعر بها أحد.

الاحتلال الأميركي ضخ تريليوني دولار في أفغانستان دون جدوى

قوات طالبان تستولي على المعدات الأميركية في مطار حامد كرزاي الدولي (Getty)

«علي بابا» تحت ضغوط حكومية

بكين ـ **العربي الجديد**

هبط سهم «علي بابا» بما يقرب من 5% إلى نحو 160 دولاراً في بورصة هونغ كونغ، خلال تعاملات أمس الإثنين، بعد تقرير نشرته صحيفة «فايناشال تايمز» البريطانية، ذكرت فيه أن بكين تسعى إلى تفكيك مجموعة علي بابا، كبرى شركات التقنية في الصين. وفي السابق، أمر المنظمون شركة «أنت» التابعة لمجموعة «علي بابا» بفصل أعمالها عن أعمال الإقراض لشركة «هوباي» Huabei، و«جيبي» Jiebei، وهي شركات تابعة للمجموعة. لكن وحسب التقرير، يطالب المسؤولون الذين ينظمون الإجراءات المالية في بكين، بفصل تلك الأعمال الائتمانية للمجموعة في تطبيق مستقل أيضاً. وحسبما ذكرته مصادر للصحيفة، فإن «أنت» ستقوم، وفقاً للخطة، بتسليم بيانات المستخدمين التي تدعم قرارات القروض إلى مشروع مشترك جديد لتسجيل الائتمان، وسيكون ذلك المشروع المشترك مملوكاً جزئياً للدولة. وفي هذا الشأن، صرح مصدر مقرب من المنظمين الماليين في بكين قائلاً: «تعتقد الحكومة أن قوة احتكار شركات التكنولوجيا الكبرى تأتي من سيطرتها على البيانات، وأنها تريد إنهاء ذلك». وكان الحزب الشيوعي الصيني قد شن، خلال الشهور الماضية، حملة ضد مليارديرات شركات التقنية الكبرى في الصين، وعلى رأسهم المليارديرة جاك ما، الذي اختفت تغريداته لعدة شهور. كما بدأت السلطات الصينية الاهتمام بشركة الفينتك «أنت غروب» في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، بعدما انتقد جاك ما المنظمين، مشيراً إلى أنهم يخنقون الابتكار، وبعد ذلك علق المنظمون إطلاق اكتتاب «أنت غروب» القياسي البالغ 37 مليار دولار.

وتعاني شركات التقنية الصينية منذ شهور من ضغوط في الولايات المتحدة، تطالبها بالتقيد بإجراءات محاسبية وشفافية قاسية تضعها في مواجهة مع الحكومة الصينية، كما تعاني من ضغوط الحزب الشيوعي الصيني الذي يطالب بتجميد امتدادها المالي وسيطرتها على سوق التقنية. إلى ذلك، قال محللون لدى «ستاندرد آند بورز جلوبال»، في مذكرة نقلتها شبكة «سي إن بي سي» أمس الاثنين، إن ارتفاع إصابات «كورونا» في الصين حدث في وقت تزداد فيه المخاطر على الشركات الصينية، وإن السياسة الصينية لإبقاء حالات الإصابة عند مستوى الصفر قد تجهد الشركات في حالة تسبب هذا الوضع في تشديد القيود على التنقل. وأضافت: «بضغط كل من ضعف التدفقات النقدية وتشديد القيود على السيولة المالية وتقلبات الظروف المالية على الشركات، وكل ذلك يحدث وسط صعوبات غير مسبوقة وإجراءات تنظيمية». وتابعت: «تضيف الحاجة إلى إدارة النوبات المتكررة من حالات تفشي المرض وعمليات الإغلاق، في إطار نهج عدم زيادة الإصابات، أعباء إضافية على الشركات التي لم تتعاف تماماً بعد وتشهد اتجاهات ائتمانية ضعيفة». وارتفعت إصابات «كورونا» في الصين إلى أعلى مستوى منذ يناير/كانون الثاني خلال الشهرين الماضيين، ورغم ذلك فإن عدد الإصابات لم يصل إلى المستويات المرتفعة لدى الدول المتقدمة الأخرى.

مجموعات التقنية تواجه ضغوط الحزب الشيوعي الذي يدعو إلى تفكيكها

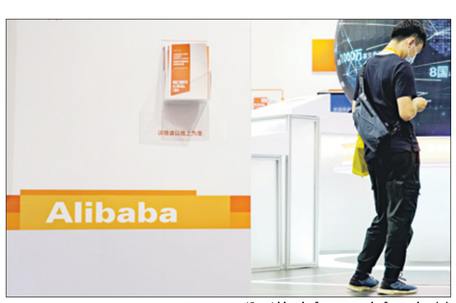

ضغوط جديدة على مجموعة علي بابا (Getty)

رؤية

فوضى سوق العقارات المصري

عادل صبري

وقع سوق العقار في مصر بين حجري رحى شديدي الوطأة، وهما سماسرة رفعوا الأسعار بطريقة هستيرية، وقوانين تعرقل نمو المشروعات العقارية إلا في حدود الأماكن التي يرعاها رأس النظام، ويدفع الناس دفعا نحو الاستثمار بها. ورغم حالة الفوضى التي تشهدها الأسواق، التي تتعرض لـ«فقاعة» كبيرة، تحتاج إلى حلول تشريعية وقرارات حكومية عاجلة، فقد أقحم المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام نفسه في المشكلة العقارية، بإصداره قرارا «ينظم الإعلانات التي تنشرها وسائل الإعلام، عن الوحدات العقارية والتعامل عليها في العاصمة الإدارية الجديدة». القرار يمنع نشر إعلانات تتعلق بحجز وحدات عقارية أو أراض بالعاصمة الإدارية، والبدء في تسويقها، إلا بعد الحصول على تصريح كتابي بذلك من شركة العاصمة. وبغض النظر عن نيّات مصدر القرار والتهديدات التي وردت في البيان، لم نجد في الفترة الماضية أي التزامات به، وهو أمر يبين إلى أي حد أن المجلس الأعلى للإعلام تدخل في قضية لا يفهم طبيعة مشاكلها، ولا كيفية إدارتها، وتدخل في سوق مرتبك لا تملك الحكومة أي خطة حقيقية لتنظيمه. الدهش أن مجلس الإعلام فشل في إدارة ملفاته المهنية، على مدار السنوات الماضية، بما عرض المؤسسات الصحافية والإعلامية المنوط بحل مشاكلها، إلى تزايد ديونها ووقف العديد من إصداراتها، وأضاع هيبة الإعلام المصري، بين المؤسسات الإعلامية، شديد الحرفية والانتشار، بما سمح لغيره من الأجهزة السيادية بالتدخل في إدارة ملفاته، بعيدا عنه، فيفاجئ الجمهور بإصدار هذا البيان في صورة قرار وزاري شديد اللهجة.

لم يذكر البيان أي معلومات عن أسباب صدوره، بينما كشفت تصريحات الرئاسة أن هناك تلاعبا في السوق العقاري، خصوصاً في مشروعات تباع في العاصمة الإدارية بطريقة مريبة، وتسيء لسمعة المدينة والمستثمرين الجادين.

لذلك طلبت الرئاسة ألا يتم الإعلان عن أي مشروع في العاصمة الإدارية قبل تنفيذ 30% من برنامجه المتفق عليه مع شركة إدارة العاصمة. وكثر الحديث حول هذا الأمر، مع إعلان الحكومة عن نيتها طرح أسهم شركة العاصمة الإدارية في البورصة خلال عامين، على أمل جمع نحو 100 مليار جنيه من السوق تضخ في ميزانية الشركة. تعدد الحديث عن الإعلانات، من دون ذكر حقيقي للأسباب التي أدت إلى انتشار عدم الثقة في كثير من المشروعات العقارية التي تقيمها شركات حكومية أو خاصة في العاصمة الجديدة وعدد ضئيل من المدن التي تضعها الحكومة على سلم أولوياتها، دون غيرها. وأصبح السوق يعاني من ظاهرتين متضادتين؛ كثرة في العرض وندرة في الطلب، وارتفاع في الأسعار بصورة مبالغ فيها، مع تدهور الدخول والتعقيدات البنكية. وعرف السوق العقاري حالة من الركود التضخمي، فالناس لا تبيع ولا تشتري، ولكن الأسعار دوما تتجه لأعلى، ورغم أن الحكومة أطلقت مبادرة التمويل العقاري البالغة قيمتها 100 مليار جينه، ذات الفائدة المنخفضة بنسبة 3% سنويا، وطلبت من البنوك زيادة المخصصات الائتمانية لمشروعات التمويل العقاري لتشجيع الناس على شراء الوحدات السكنية لمحدودي ومتوسطي الدخل، إلا أن السوق ما زال مكانك سِرْ!

وبعيدا عن التعقيدات الرسمية التي تضعها البنوك والشركات للتمويل العقاري، فإن أسعار الوحدات المبالغ في تقديرها، لا تشجع على الشراء. والأمر الأهم دخول السوق في مستنقع الفساد البيعي، مع انتشار ظاهرة اسناد بيع الوحدات السكنية أو الإدارية إلى ما يسمى بالمطور العقاري.

هذه الظاهرة التي بدأت منذ سنوات اعتمدت في البداية على سمعة جيدة لشركات كبرى، تولت بنفسها عمليات البناء، وأسندت بعضها عمليات البيع لإدارات داخلها، سميت في البداية إدارات التسويق، ثم تحولت إلى فروع للشركة الأم باسم «المطور العقاري». وكان هدف الفصل بين الطرفين أن تتفرغ الجهة المنفذة لأعمالها، ويكون التسويق مسؤولا عن التعامل مع الجمهور، خصوصاً أن هذه العلاقة تمتد لسنوات، وبعضها تحول إلى وضع دائم، مع انتشار «الكومباوندات». المصريون عندما يتعاملون مع العقار، يبحثون أولا عن المالك «المستثمر» سواء كان فردا أو شركة، حيث يهمهم سمعته ومدى التزامه بتنفيذ عقود البيع، واختياره لعملائه، وكيفية إدارته للمنشأة أثناء الانتفاع بهذه الوحدات. ويعتبرون المطور العقاري مجرد سمسار للبيع. إلا أن الأمر أصبح مختلفا خلال السنوات القليلة الماضية. ودخل السوق العقاري نخبة من النصابين سواء من بعض الـمُلاك الذين بمجرد حصولهم على خطاب تخصيص قطعة أرض، يستعينون بمطورين لديهم القدرة على «بيع الهواء» لجمع أكبر قدر من المال، رغم أن المشروع ما زال في خطواته الإجرائية الأولية.

والأغرب أننا رأينا في مشروعات العاصمة الجديدة من باع عدة مراحل في مشروع ضخم يقدر بمليارات الجنيهات (الدولار يساوي 15,7 جنيها) وهو لم يحصل على ترخيص نهائي لمرحلته الأولى، وعندما صدر الترخيص بشكل مغاير لما اتفقت عليه الشركة مع المشترين، كان المالك قد جمع أموالا تمكنه من رد حقوق الرافضين للتغيير، وإعادة بيعها بالأسعار الخرافية الجديدة، فخرج سالما غانما من مأزق خطير.

وتطور الأمر إلى أن لجأ ملاك آخرون للبيع عن طريق أكثر من مطور عقاري، فكانت النتيجة بيع الوحدات لأكثر من شخص. وفي احدى مشروعات الساحل الشمالي باع مطورا فيلات لكبار مسئولين في الدولة، عدة مرات، ورفع السعر مرات، ومن يعترض ينهي عقد البيع ويعرض الوحدة بسعر أعلى حتى تمكن من جمع 1,2 مليار جنيه في مشروع يتصرف فيه دون إرادة مالكه المستثمر «العربي» الذي لا يعرف طرقه في التلاعب.

وجل هذه المشاكل طفت على السطح مع التوظيف الهائل للتكنولوجيا، والنشر عبر الإنترنت والفضائيات، وأحيانا في وسائل إعلام عربية ودولية، وهي أمور لا يملك المجلس الأعلى للإعلام أيّ سلطات عليها ولا التحكم في أدواتها.

فالأولى بالمجلس أن ينصح الحكومة بتنظيم سوق العقار الذي يمثل نحو 60% من قيمة الاستثمار والإنتاج الكلي في الدولة، بعد أن كان يمثل نحو 48% منذ عشر سنوات، وبما له من دور رئيسي في تشغيل القوى العاملة من كافة الوظائف والمهن. فلو كان ناصحا لاستمع المسؤولون لنصيحته، لكنهم يعلمون أنّ فاقد الشيء لا يعطيه.